

10 خطوات يمكن للحكومات اتخاذها لدعم الدور الحاسم للمجتمع المدني في منع التطرف العنيف

أظهرت الأدلة أن الجهود التي تبذلها الحكومات والجهات متعددة الأطراف، ولا سيما المبادرات التي تركز على الحل الأم

ليست كافية لمنع التطرف العنيف، لذا يتعين على الحكومات والمؤسسات متعددة الأطراف العمل بشكل أوثق مع قطاعات المجتمع الأخرى من أجل معالجة الأسباب الكامنة التي تدفع هذه الظاهرة. وتكتسب منظمات المجتمع المدني أهمية خاصة نظرا لكونها كيانات متجذرة محليا يديرها المواطنون، كما تتمتع بالقدرة على الوصول إلى الجماهير والالتزام طويل الأمد الضروريين لتعزيز التماسك الاجتماعي واحترام الحقوق المتساوية والتعددية في مجتمعاتها المحلية. هذه الدعوة إلى التعاون والشمول منصوص عليها في خطة عمل الأمين العام السابق للأمم المتحدة بشأن منع التطرف العنيف، علاوة على النص عليها في عدد متزايد من خطط العمل الوطنية الرامية إلى منع التطرف العنيف. ويمكن للحكومات أن تتخذ الخطوات العشر التالية لوضع هذا الوعد موضع التنفيذ:

إزالة العوائق القانونية والسياسية والمالية أمام إجراءات منع التطرف العنيف التي يقودها المجتمع المدني.

1. تقييم وإزالة العوائق أمام المساحات القانونية والسياسية لمنظمات المجتمع المدني التي تعمل على خدمة المجتمعات المحلية ومعالجة مسببات التطرف العنيف، ويشمل ذلك ضمان سلامتها المادية وأمن بياناتها وقدرتها

2. على التنظيم واحترام استقلالها ومصداقيتها في نظر المجتمع المحلي

تخفيف وطأة العوائق المالية التي تواجه تعبئة جهود منظمات المجتمع المدني، بما في ذلك ضمان عدم وجود آثار سلبية للمعايير الدولية لمكافحة الإرهاب على قدرة منظمات المجتمع المدني على الحصول على التمويل، وعن طريق دعم الآليات القائمة للتمويل المستقل.

3. الإسراع في إصدار تأشيرات الدخول وتوفير تأشيرات دخول متعدد لتيسير مشاركة منظمات المجتمع المدني المؤتمرات وورش العمل والدورات التدريبية الإقليمية والدولية المعنية بمنع التطرف العنيف.

بناء القدرات وخلق فرص التعاون الاستراتيجي والعملية الفعال بين الحكومات الوطنية والهيئات متعددة الأطراف والمجتمع المدني بشأن منع التطرف العنيف.

4. دمج ثقافة احترام منظمات المجتمع المدني والشراكة معها في السياسات والبرامج الحكومية، بما في ذلك تدريب موظفي الخطوط الأمامية وغيرهم من المسؤولين الحكوميين على العمل مع الجهات الفاعلة غير الحكومية.

5. ضمان مشاركة منظمات المجتمع المدني المستقلة والمتنوعة في تحليل القضايا وتصميم وتنفيذ ورصد وتقييم استراتيجيات منع التطرف العنيف وخطته وسياساته وبرامجه وآليات التنسيق الوطنية، مع إيلاء اهتمام خاص لضمان تمثيل مختلف القطاعات بالمنظمات التي يديرها الشباب والنساء.

6. تيسير مشاركة منظمات المجتمع المدني في المجموعة الكاملة لبرامج منع التطرف العنيف، بما في ذلك تلك التي تضطلع بقضايا قد تكون حساسة أو ترتبط بأطراف مثيرة للجدل (مثل المتطرفين التائبين) عن طريق الاعتراف بالأنشطة القائمة لمنظمات المجتمع المدني المحلية (خاصة الكيانات الخاصة بالنساء والشباب والتي غالباً ما تكون غير ظاهرة أو غير معروفة) وتوفير مساحات تسمح بتبادل الأفكار والحلول والدروس .

7. دعم تطوير الشبكات الوطنية المعنية بمنع التطرف العنيف التي تزود منظمات المجتمع المدني ذات الصلة بالمزيد من فرص التواصل والتعلم من بعضها البعض ومن غيرها من الأطراف الرئيسية المعنية بمنع التطرف العنيف .

8. تشجيع الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات متعددة الأطراف ذات الصلة على إعطاء الأولوية للتفاعل بصورة .

منتظمة ومستدامة، بما في ذلك من خلال الآليات القائمة، مع منظمات المجتمع المدني المحلية بشأن الجوانب الجوهرية لجدول أعمال منع التطرف العنيف .

دعم تنفيذ منظمات المجتمع للبرامج ذات المصادقية بهدف تحديد الدوافع المحركة للتطرف العنيف ومعالجتها .

9. تشجيع الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات متعددة الأطراف ذات الصلة على إعطاء الأولوية للتفاعل بصورة . المنظمات الصديقة للحكومات، بهدف دعم التنفيذ الفعال للتدابير الرامية إلى منع التطرف العنيف .

10. مراعاة خلو اللغة المستخدمة في مجال منع التطرف العنيف من الوصم الذي يمكن أن يؤدي إلى ابتعاد شركاء محتملين لمنظمات المجتمع المدني ويعرض المجتمعات المحلية والممارسين للخطر .

الآراء المذكورة بهذه الوثيقة لا تعكس بالضرورة وجهات نظر أعضاء الفريق التوجيهي للتبادل العالمي للحلول GSX وشركاءه .